مجلة البحوث الاقتصادية والمالية
ISSN: 2352- 9822 / E-ISSN: 2588-1574
المجلد: الثامن العدد: الثاني/ ديسمبر-2021
ص 71 - 94
OEB Univ. Publish. Co.

استجابة السياسات لمواجهة آثار جائحة كوفيد-19 على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

Policy Response to face the impacts of the COVID-19 pandemic on SMEs in Algeria

د. مزيان عبد الغفور [1] *

[1] جامعة لونيسي علي – البليدة 02 (الجزائر)، ghafoureco@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2021/09/30 تاريخ قبول النشر: 2021/10/26 تاريخ النشر: 2021/12/31

الملخص:

تهدف الدراسة لمناقشة استجابة السياسات في الجزائر، الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها الأكثر تضررا من جائحة كوفيد-19. بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي تم دراسة مزيج السياسات لمعرفة مدى قدرتها على احتواء الصدمة لصالح هذه المؤسسات.

خلصت الدراسة إلى أن تدابير السياسات الاقتصادية في الجزائر موجهة نحو دعم السيولة (المدى القصير) أكثر من دعم التعافي (للمدى الطويل). ونظرا لكون جزء كبير من هذه المؤسسات ينشط في القطاع غير الرسمي، فإن ذلك قد يحد من فعالية سياسات دعم السيولة، لذا من الضروري لمزيج السياسات أن ينتقل تدريجيا من التركيز على دعم السيولة إلى نهج أكثر هيكلية للمدى الطويل.

الكلمات مفتاحية: مؤسسات صغيرة ومتوسطة، استجابة السياسات، جائحة كوفيد-19، الجزائر.

تصنيف JEL : L25، L53، E61.

Abstract:

The study aims to discuss the response of policies in Algeria, related to SMEs, as the most affected by the Covid-19. Relying on the descriptive analytical approach, the policy-mix was studied to determine the extent of its ability to contain the shock.

The study concluded that the policy measures in Algeria are geared more towards supporting liquidity than supporting recovery. Given that a large part of these companies are active in the informal sector, this may reduce the effectiveness of liquidity support policies, so it's necessary for the policy mix to move gradually from focusing on liquidity support to a more structural approach for the long term.

Keywords: SME's , policy response, COVID-19 pandemic, Algeria.

Jel Classification Codes: L25, L53, E61.

* **المؤلف المرسل:** مزيان عبد الغفور

1. مقدمة:

يعتبر موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم الموضوعات الاقتصادية، التي تمثل أحد أكثر معالم الاقتصاد تضررا بجائحة كورونا، في مختلف الدول، على عديد الأصعدة. تزيد أهمية النقاش حول هذ الموضوع، باعتبار مساهمة هذه المؤسسات في الاقتصاد العالمي، وفي القدرة على استيعاب القوى العاملة التي تبدو في نمو مضطرد. غير أن تحديات الجائحة، فرضت واقعا جديدا أكثر ما يميزه هو زيادة حالة عدم اليقين، مما أثر على الاقتصاد المحلي واستقراره.

تدور مشكلة الدراسة حول مدى قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصمود أمام تأثيرات الصدمة الناتجة عن الجائحة خصوصا ما يتعلق بتحديات السيولة أو حتى القدرة على الاستمرار بعد الجائحة. فهم هذه التحديات ووضع التدابير المناسبة لها، تصبح وظيفة أساسية للسياسات الاقتصادية ذات الصلة بهذه المؤسسات، من خلال تدابير تأخذ بعين الاعتبار سرعة الاستجابة، وكذا مراعاة آثارها الهيكلية. بناء على ما تقدم يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية :

ما هو رد فعل السياسات الاقتصادية كاستجابة لتداعيات جائحة كوفيد-19 على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

ومن أجل الإجابة على هذا التساول يمكن التفكير في تساؤلين فرعيين:

- كيف تؤثر جائحة كوفيد-19 على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- كيف كانت استجابات السياسات في الجزائر لتعزيز قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التجاوب مع الأزمة الحالية وما بعدها؟

وانطلاقا من ذلك يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- تؤثر الجائحة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال عدد من القنوات والتي ترتبط بجانب الطلب وكذلك بجانب العرض ؛
- تركز استجابة السياسات في مواجهة جائحة كوفيد-19 على المدى القصير أكثر من المدى الطويل.

تبرز أهمية هذه الدراسة خاصة في الواقع العملي حيث تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ركيزة هامة في اقتصاديات مختلف الدول، كما أنها تمثل أكثر المؤسسات

تضررا (مقارنة بالشركات الكبرى) (OECD, 2020)، لذلك تصبح دراسة التدابير المتعلقة بها ضرورة ملحة تفرضها الظروف الموضوعية الحالية ذات الصلة بالجائحة.

تهدف الدراسة لتحليل الآثار المختلفة لجائحة كوفيد– 19 على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها مكونا أساسيا للنسيج الاقتصادي، مع إشارة لحالة الجزائر. كما تسمح بمناقشة السياسات الخاصة بهذه المؤسسات، والتي تسعى لإدارة الأزمة وتجاوزها سواء تلك المتعلقة بالمدى القصير أو المقيدة في المدى الطويل.

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي قصد معرفة مختلف الآثار وكذا مناقشة السياسات المرتبطة بالجائحة. كما تم معالجة هذا الموضوع من خلال 3 محاور :

- واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛
- تأثير جائحة كورونا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛
- استجابة السياسات الاقتصادية لتحديات هذه المؤسسات في ظل الجائحة في المدى القصير والمدى الطويل.

2. واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

1.2 ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

هناك اختلاف وتباين حول تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باختلاف الدول، الهيئات الإقليمية والدولية. تزيد أهمية ضبط تعريف هذه المؤسسات عند صياغة السياسات المتعلقة بها، والتي تأخذ بعين الاعتبار معايير رأس المال أو حجم العمالة وغيرها من التصنيفات، لوضع التدابير الملائمة. وقصد أخذ صورة مجملة عن التعريف في الدولة محل الدراسة (الجزائر)، وكذا سياقها الدولي والإقليمي، يمكن عرض بعض التعاريف حسب المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية، ثم عرض تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

أولا: حسب المنظمات الدولية:

تعتمد أغلب التعاريف على معيار عدد العمال، كمعيار أساسي للتصنيف حسب الحجم. لكن، ليس هناك اتفاق حول حدود كل فئة من فئات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. الجدول (1) يلخص الاختلاف بين عدد من المنظمات الدولية وفقا لمعيار حجم العمالة.

الجدول 1: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى المنظمات الدولية باعتبار معيار حجم العمالة

	المصغرة	الصغيرة	المتوسطة
لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO	/	50-10	99-50
منظمة العمل الدولية ILO	4-1	19-5	99-20
الاتحاد الأوروبي UE	9-1	49-10	250-50
منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE	أقل من 10	أقل من 50	/

المصدر: بالاعتماد على: (المعهد العربي للتخطيط & معهد التخطيط القومي، 2019، صفحة 19).

ثانيا: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

قامت الجزائر بتعديل تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القانون رقم 17 – 02، الصادر في 11 يناير 2017، والذي يأخذ الصيغة التالية (قانون رقم 17-02، 2017، صفحة 5): "تُعرّف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية، بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/ أو الخدمات : تشغل من واحد إلى مائتين وخمسين شخصا، لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة ملايير دج أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار دج". بمقتضى هذا التعريف فإن المشرع الجزائري ميّز بين المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من خلال مجموعة من المعايير (جدول 02) وليس معيار واحدا.

الجدول 2: تعريف أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المعيار	متناهية الصغر	صغيرة	متوسطة
عدد العمال	9 – 1	49 – 10	250 – 50
رقم الأعمال السنوي (مليون دج)	أقل من 40	أقل من 400	400 مليون – 4
مجموع الحصيلة السنوية (مليون دج)	لا يتجاوز 20	لا يتجاوز 200	200 مليون – 1

المصدر : (قانون رقم 17-02، 2017، صفحة 6).

يمكن ملاحظة أن التصنيف الذي اعتمدته الجزائر هو الخاص بالاتحاد الأوروبي *UE* (معيار عدد العمال)، قد يكون ذلك بسبب التأثير للعلاقات الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي، و يعكس مدى التقارب بحكم الموقع والمعاملات التجارية القوية، وكذا برامج ذات الصلة بالمقاولاتية، والتي جسدت في إطار شراكة مع الاتحاد الأوروبي (برنامج يبدا YABDA نموذجا). رغم وجود تعريف محدد لكل فئة بنص قانوني إلا أنه يبقى من غير الواضح مدى تطبيق تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف الإدارات والبرامج في الجزائر (OCDE, Union européenne, ETF, 07 Nov 2018, p. 27).

يجب أن لا ينظر للتعريف على أنه مجرد تقسيم للتمييز بين الفئات المختلفة، لأن صياغة السياسات الاقتصادية تتأثر بالتقسيم الذي يتم إعتماده، خاصة فيما يتعلق بالتدابير التمييزية (التي تكون موجهة لفئة محددة من هذه المؤسسات). بالرغم من ذلك، يمكن رصد عدد من السمات التي تتمتع بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي يمكن أن تقرب وجهات النظر حول الملمح العام لهذه المؤسسات (دون أن يلغي ذلك خصوصيتها في كل بلد أو منطقة) حيث تتميز بجملة من السمات يمكن إجمالها كما يلي: (مقابلة، 2021، صفحة 14)

- ✓ غالبا ما يكون مالك المنشأة هو مديرها؛
- ✓ الانخفاض النسبي في حجم رأس المال؛
- ✓ اعتماد كبير على الموارد والأسواق المحلية؛
- ✓ ضعف العمليات الإدارية والتسويقية؛
- ✓ المرونة في الانتاج والمقدرة على الانتشار الجغرافي؛
- ✓ قدرة عالية على جذب المدخرات؛
- ✓ انخفاض مستوى الأجور وعدم التأثر بالعوامل المؤسسية؛
- ✓ عدم القدرة على الالتزام بمتطلبات الحفاظ على البيئة؛
- ✓ عدم التناظر في المعلومات؛
- ✓ الوصول إلى الطاقة الانتاجية الكبرى؛
- ✓ ضعيفة التأثير على صانعي القرار؛
- ✓ القدرة على تغيير تركيبة القوى العاملة.

وبالنظر للحالة الجزائرية، يركز هذا العرض على أهم ما يميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (وفق أحدث البيانات والتقارير المتاحة) بالإستناد أساسا للنشرات الإحصائية التي تقوم وزارة الصناعة والمناجم بنشرها باعتبارها موافقة للتعاريف الرسمية.

2.2 خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بجملة من الخصائص المرتبطة بطبيعة الاقتصاد وحجمه. يمكن ذكر أهمها كما يلي:

- غالبية النسيج الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ضمن فئة الشركات الصغيرة جدا TPE (التي توظف أقل من 10 عمال) بنسبة 97% من مجمل هذه المؤسسات في سنة 2019 (جدول 3)، أما المؤسسات المتوسطة فتبقى بسيطة ويرجع ذلك لصعوبات التمويل وعدم وجود نظام مصرفي ومالي فعال (Services du premier ministre, 2021, p. 27).

جدول 3: تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر باعتبار الحجم

نوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	العدد	%
الصغيرة جدا (متناهية الصغر)	1157539	97
الصغيرة	31027	2.6
المتوسطة	4773	0.4
المجموع	1193339	100

المصدر : (Ministère de l'Industrie et des Mines, 2020, p. 8).

- تركز عالي لمعظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الخدمات، والتي بلغت نسبتها سنة 2019 حوالي 51.5 % تليها الحرف التقليدية بـ 23% وفي المرتبة الثالثة قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 15.94 % أما المؤسسات الصناعية فقد مثلت 8.7% فقط (الشكل 1)؛

الشكل 1: نسبة توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر على قطاعات النشاط الاقتصادي (2018/2019)

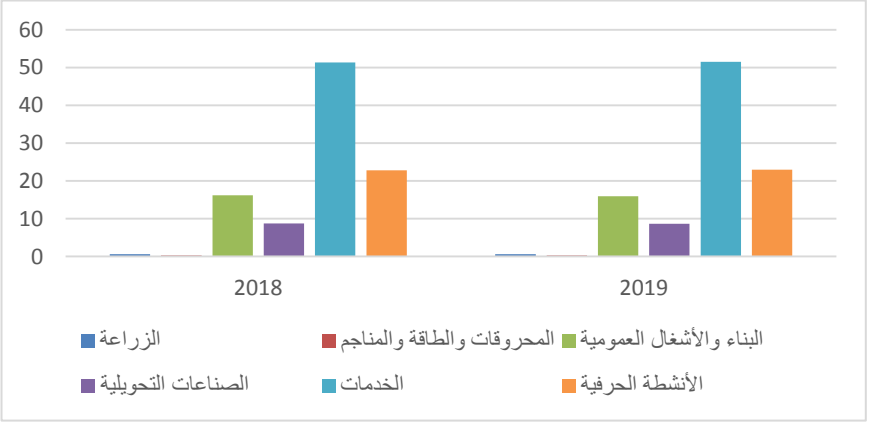

المصدر: (Ministère de l'Industrie et des Mines, 2020, p. 13).

ووفقا للشكل (1) أعلاه فإن نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في قطاع الخدمات فاقت النصف (51% من إجمالي المؤسسات في الجزائر) خلال سنتي 2018 و2019 على التوالي. هيمنة هذا القطاع على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مرتبط بعدة أسباب (بن عديدة، 2020، صفحة 157):

- انخفاض درجة المخاطرة في هذا القطاع وسرعة العائد؛
- انخراط الدولة في مشاريع تتطلب بعض الخدمات؛
- قد يدل هذا التركز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الخدمات على وجود تسهيلات كبيرة في هذا النشاط (قلة العوائق لدخول السوق)؛
- الطبيعة المحلية للطلب.

- أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (56.27 %) تأخذ شكل أشخاص اعتباريين (شركات)، والباقي أشخاص طبيعيين كما يوضح الجدول (4)؛ في المقابل فإن غالبية النسيج الاقتصادي الوطني في الجزائر (أي إجمالي المؤسسات بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) يأخذ شكل أشخاص طبيعيين بنسبة قدرت بـ 90.1 % في سنة 2019 (المركز الوطني للسجل التجاري، 2020، صفحة 4). يدل ذلك على الأهمية النسبية لهذه المؤسسات

(الصغيرة والمتوسطة) في دعم وزن الشركات (الاشخاص الاعتباريين) مقابل الأشخاص الطبيعيين في النسيج الاقتصادي للمؤسسات في الجزائر.

جدول 4: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب الطبيعة القانونية :

	العدد	النسبة
أشخاص طبيعيين	521829	43.73
أشخاص اعتباريين	671267	56.27
المجموع	1193339	100

المصدر: (Ministère de l'Industrie et des Mines, 2020, p. 7).

- في الجزائر حجم كبير من نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ينتمي للقطاع غير الرسمي، ويرجع سبب التوجه لهذا القطاع أساسا إلى تأثير قيود الانضمام للقطاع الرسمي، خاصة قيد ملائمة بيئة الأعمال وقيد صعوبة الحصول على التمويل. أظهرت أحدث الدراسات (OECD/ILO, 2019, p. 56)، وجود علاقة عكسية بين إنتاجية المشروع ووجوده في القطاع غير الرسمي ويظهر الشكل (2) انخفاض إنتاجية المشروعات في القطاع غير الرسمي في الجزائر بشكل واضح.

الشكل 2: إنتاجية المؤسسات في القطاع غير الرسمي مقارنة بالقطاع الرسمي

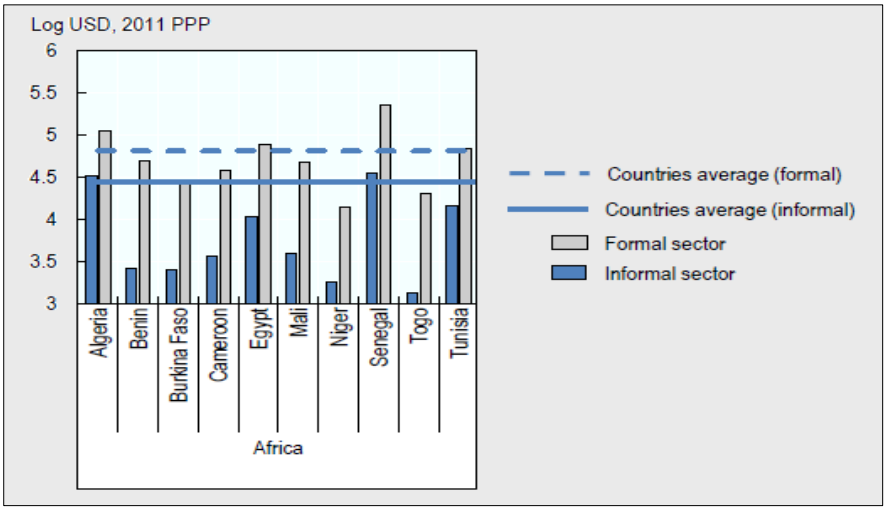

المصدر: (OECD/ILO, 2019, p. 56).

ويعود سبب تراجع إنتاجية المشروعات في القطاع غير الرسمي (المعهد العربي للتخطيط & معهد التخطيط القومي، 2019، صفحة 23) إلى:

- الديناميكية الذاتية التي تنحصر في نطاق ضيق؛
- عدم القدرة على رفع الكفاءة الإنتاجية؛
- عدم الاستفادة من الفرص (المتاحة للمؤسسات في القطاع الرسمي) من خدمات ودعم مالي وفني وتقنيات تكنولوجية.

- تقدر كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بـ 28 مؤسسة صغيرة ومتوسطة الحجم بالنسبة لكل 1000 نسمة، وتعد كثافة الأعمال منخفضة نسبيا مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 50 (Services du premier ministre, 2021, p. 27). يبدو ذلك متوافقا مع ما أشرنا إليه في النقطة السابقة حول تركز حجم مهم من نشاط هذه المؤسسات في القطاع غير الرسمي؛ فقد بينت بعض الدراسات وجود علاقة عكسية بين كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (بالنسبة لكل ألف نسمة) ومساهمة القطاع غير الرسمي في الناتج وذلك نظرا لتأثير المنافسة غير العادلة (المعهد العربي للتخطيط & معهد التخطيط القومي، 2019، صفحة 23).
- ضعف القدرات التصديرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (أو انعدامها) في بعض القطاعات، فالشركات الجزائرية عموما تصدر القليل (خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها) فمن بين إجمالي الشركات الناشئة في 2019 نجد 0.4 % فقط هي شركات تصدير (Services du premier ministre, 2021, p. 27) ، كما تواجه هذه المؤسسات منافسة من الواردات. بالرغم من ذلك تم تصنيف المنافسة في الجزائر على أنها منخفضة (حسب تقرير التنافسية العالمي) وهو ما لا يناسب دعم الإبتكار والإنتاجية والنمو الاقتصادي.
- ضعف التوجه نحو المشروعات الابتكارية ذات القيمة المضافة العالية والتوجه للمشروعات القائمة على الطلب (المشروعات التقليدية).
- إجمالي القوى العاملة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر نهاية 2019 بلغت 2885651 عاملا وتصبح أقل عند استثناء المؤسسات العمومية حيث تقدر بـ 2864566 عاملا (Ministère de l'Industrie et des

(Mines, 2020, p. 13. لذا فهي لا تزال ضعيفة وغير قادرة على استيعاب التطور السكاني السريع.

- ضعف مستوى التشابك وضعف الروابط الأمامية والخلفية فيما بينها واعتمادها على المواد الأولية المستوردة في الغالب (تظهر مخاطر مرتبطة بهذه المواد الأولية في حالة الأزمات وتقلبات الأسعار).

3. تأثير جائحة كوفيد-19 على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تبدو التوقعات غير متفائلة بشأن آثار الجائحة على مستوى الاقتصاد الكلي، كما على مستوى المؤسسات، فقد بينت استطلاعات الرأي (من 40 دراسة في جميع دول العالم) أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال، قلقون للغاية بشأن تأثير Covid-19 على أعمالهم (OECD, 2020, p. 3). وتتمظهر هذه الأزمة على عدة مستويات يمكن حصرها في ثلاث نقاط : – توقف الإنتاج – وانهيار الاستهلاك والثقة – استجابة بشكل سلبي على مستوى البورصات للشكوك المتزايدة. هذه التداعيات تمس الهيكل الاقتصادي وتنتقل إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر عدد من القنوات.

1.3 قنوات التأثير:

هناك أربع قنوات تؤثر من خلالها الجائحة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (OECD, 2020, pp. 3- 4):

أولا: التأثير على سلاسل التوريد (الموردين):

رغم كون هذه المؤسسات عادة ما تعتمد على عدد محدود من الموردين المحليين، لكن ليس هذا هو الحال دائما، فقد تعتمد بعض المؤسسات (الصغيرة والمتوسطة) على بلدان ومناطق تخضع لإجراءات الغلق والحجر، وهو ما يجعلها عرضة لخطر توقف الإمداد. بالإضافة إلى أثر عوائق النقل البحري والبري والجوي على هذه المؤسسات، وفي مقدمتها ارتفاع تكاليف النقل والشحن.

بينت الدراسات أن هذه التكاليف تميل لأن تكون أكثر ارتفاعا في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها في المؤسسات الكبيرة، ويرجع ذلك لعدة اعتبارات من بينها (مركز التجارة الدولية، 2015، صفحة 66): عدم استيعاب مبادئ إدارة الجانب اللوجستي في هذه المؤسسات و / أو نقص المعرفة بمقدمي هذه الخدمات في الدول الأجنبية؛ تعرض هذه المؤسسات لإجراءات رقابية إضافية باعتبار أن هذه العمليات غير متكررة

بصورة منتظمة وبالتالي لا تستفيد من مزايا المسار السريع الذي تستفيد منه عادة المؤسسات الكبيرة.

هناك جانب آخر فيما عدا التوريد لهذه المؤسسات وهو الاضطراب في شبكة العلاقات، التي لدى بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع شركات كبرى ومتعددة الجنسيات (الاستعانة بمصادر خارجية من هذه المؤسسات لتأدية العديد من الخدمات). لكن، على المدى الطويل، تصبح هذه العلاقات مهددة وقد يكون من الصعب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إعادة بنائها، خاصة في ظل التطورات التي ستشهدها مرحلة ما بعد كورونا.

ثانيا: التأثير على التكاليف:

ترتب على الصدمة المرتبطة بالجائحة آثار على التكاليف ويتعلق الأمر بنوعين من التكاليف: الأول تكاليف الخسائر المترتبة عن الإصابة؛ والثاني تكاليف الإجراءات الوقائية للحد من انتشار الفيروس والذي يتطلب تغيرات في العمل، مثل الانتقال إلى العمل عن بعد، ويرجع ذلك في كثير من الأحيان لمستوى الرقمنة المنخفض وصعوبات الحصول على التقنية والتحكم فيها. تكاليف المنع، وضرورة التباعد ونقل الركاب بنصف الحمولة العادية لضمان التباعد مما يرفع تكلفة النقل. مثل هذه التكاليف تكون أعلى نسبيا في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لصغر حجمها وهو ما يعرضها لضغوط قد تؤدي لتراجع نشاطها. في حالة الاستجابة بتخفيض الإنتاج فإن تكاليف العمالة ورأس المال غير المستغلة بشكل كاف تؤثر على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل يفوق الشركات الكبرى.

ثالثا: التأثير على الأسواق المالية:

مع تراجع الثقة وتزايد عدم اليقين يقل الائتمان وهو ما يؤثر على الموارد المتاحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. تبدو هذه القناة هي الأضعف في الحالة الجزائرية نظرا لكون السوق المالي في الجزائر غير نشط في ظل ضعف انخراط هذه المؤسسات فيه.

رابعا: فترة المقاومة:

قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاستمرار والمقاومة هي أكثر تقييدا من الشركات الكبرى، باعتبار عقبات الحصول على رأس المال، وكذا ضعف الاحتياطات النقدية المتاحة لديها، لذلك هناك احتمالات بأن هذه المؤسسات مهددة بالإفلاس خلال فترة

إجراء تدابير الاحتواء، هذا ما يُعرض النسيج الوطني للمؤسسات لآثار سلبية، قد تؤدي لتقليص مدة حياة المشروعات القائمة وتهدد المشروعات الجديدة. ففي الستة أشهر الأولى فقط من سنة 2020، بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (في القطاع الخاص) التي أوقفت نشاطها 4055 مؤسسة، من بينها 20.30 % شخص معنوي و79.70 % شخص طبيعي. كما أن معدل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الجديدة) عرف تراجعا في السداسي الأول من سنة 2020 بنسبة 1.35% (CNESE, 2021, p. 4).

2.3 مجال التأثير:

أدى تفشي جائحة كورونا لتأثير يختلف عن الصدمات السابقة التي كانت تمس أحد جوانب الاقتصاد الكلي (العرض الكلي أو الطلب الكلي)، فقد أثر بشكل ملفت للانتباه على جانبي العرض والطلب في نفس الوقت (طلحة، 2020، صفحة 36). يمكن فحص أثر الجائحة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال جانبي العرض والطلب وفقا للتفصيل التالي (OECD, 2020, p. 3):

- من جانب الطلب: حدوث نقص كبير وحاد في السيولة نظرا للتراجع المفاجئ في إيرادات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المرتبطة بالخسارة في انخفاض حاد للطلب. هذا الانخفاض في السيولة مرتبط بعوامل تتعلق أساسا بسلوك المستهلك الذي يتميز خلال هذه الفترة بتراجع الإنفاق والاستهلاك أمام تراجع أو خسارة الدخل، ومخاوف من انتشار العدوى وتزايد حالة عدم اليقين. بالإضافة إلى تسريح العمالة وعدم قدرة الشركات على دفع الرواتب والأجور؛
- من جانب العرض: انخفاض محسوس من العمالة بسبب التدابير ذات الصلة باحتواء المرض من خلال الإغلاق والحجر الصحي حيث أن بعض العمال أصيبوا بالعدوى أو يتعين عليهم رعاية الأطفال أثناء إغلاق المدارس وتقييد حركة الأشخاص. كما شهد الاقتصاد المحلي عموما انقطاع في سلاسل التوريد خاصة من السلع الوسيطة وقطع الغيار.

باعتبار الهيكل الاقتصادي فإن مجال الخدمات عموما يعتبر الأكثر تضررا بسبب خاصة إجراءات الغلق والتباعد الاجتماعي ويمكن عرض أكثر القطاعات ذات الصلة بنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تضررت بشدة منذ بداية الجائحة (الصرايرة، 2020):

- قطاع السياحة (فنادق، مسابح، مركبات ترفيهية ....)؛
- قطاع النقل (البري والبحري وخاصة الجوي والسكك الحديدية)؛
- قطاع الثقافة (المسارح، قاعات السينما، المتاحف، ....)؛
- بالإضافة لمجالات أخرى مثل: النشر والتوزيع، تجارة الألبسة، الحاضنات ورياض الأطفال، مراكز التعليم والتدريب، المطاعم والمقاهي ... إلخ.

أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تعمل ضمن قطاعات تنتمي للخدمات (أكثر من 51% من في سنة 2019)، مثل البيع بالتجزئة – الفنادق والمطاعم – الترفيه. لذا فمن المحتمل أن تكون هذه المؤسسات عرضة لآثار "التباعد الاجتماعي" أكثر من غيرها من الشركات. هذه القطاعات تعتبر الأشد تضررا من الجائحة وقد تستغرق وقتا أطول للتعافي ويرجع ذلك لاختلال العرض والطلب في المدى الطويل (الباز و آخرون، 2020، صفحة 3). وبشكل الخاص المؤسسات التي يقع نشاطها ضمن قطاعات معينة مثل النقل والسياحة.

4. استجابة السياسات لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال أزمة كوفيد – 19:

في هذا الجزء، نحاول عرض استجابة السياسات لتعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الجائحة. تجدر الإشارة إلى أن هذا العرض ليس شاملا أونهائيا نظرا للتطورات السريعة، وكذا لكون بعض السياسات هي قيد التنفيذ خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار ظاهرة تأخر الاستجابة، المرافقة لإجراءات السياسة المالية. يتم تحليل السياسة الاقتصادية بالتمييز بين تدابير دعم السيولة من أجل بقاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتدابير دعم التعافي (مرحلة التجديد والنمو).

جدول 5: نهج السياسة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال أزمة كوفيد – 19.

	مرحلة البقاء	مرحلة التجديد والنمو
محور التركيز	الدعم المالي لمنع أزمات السيولة والحفاظ على التوظيف	تدابير هيكلية لتعزيز الابتكار والتدويل والتواصل
أفق زمني	المدى القصير	متوسطة / طويلة المدى
مجموعات مستهدفة	نهج واحد يناسب الجميع	استراتيجية متباينة حسب القطاع ونوع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة

مزيج السياسات	تخفيض ساعات العمل والبطالة المؤقتة، تأجيل دفع الضرائب والضمان ال اجتماعي ومدفوعات الديون ودفعات الإيجار والمرافق. ضمانات القروض، الإقراض المباشر للشركات الصغيرة والمتوسطة المنح والإعانات	دعم التدويل – خطط دعم الابتكار – التدريب وتطوير المهارات العمل عن بعد والرقمنة مبادرات تطوير المجموعة والتواصل ريادة الأعمال ودعم الشركات الناشئة.

المصدر: (Juergensen, J., Guimón, J. & Narula, R, 2020, p. 506).

2.4 سياسات دعم السيولة:

أظهرت أحدث الدراسات بعض التحسن في الثقة التي ترافقت مع رفع إجراءات الحجر في عدد من الدول. اتخذت عدة دول إجراءات لدعم السيولة قصيرة الأجل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق عدد من الأشكال (باوبنغ شانغ وآخرون، 2021، صفحة 3)؛ (OECD, 2020, p. 23):

- تدخل البنوك المركزية لدعم الاقراض من خلال تمكين البنوك التجارية من تقديم المزيد من القروض لهذه المؤسسات؛
- وضع تدابير تتعلق بتقليص وقت العمل والتسريح المؤقت والإجازات المرضية وقد استهدفت بعض هذه التدابير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص من تقديم الحكومات دعما للأجور وتعويضات للعمال الذين تم تسريحهم مؤقتا؛
- تخفيف قيود السيولة؛ تم اتخاذ بعض الإجراءات المساعدة على ذلك منها تأجيل دفع الضرائب ومستحقات الضمان الإجتماعي والتأمين ومستحقات الديون والإيجارات. وقد شملت في بعض الحالات الإعفاء من الضرائب ووقف الديون؛
- الإقراض المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف المؤسسات المملوكة للدولة؛
- تقديم منح وإعانات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتعويض النقص الحاد في مداخيلها؛

- ميل متزايد نحو الاعتماد على وسطاء التمويل غير المصرفي في مزيج دعم السياسات؛
- تأجيل مدفوعات المرافق والأجور ومنح ضمانات القروض..الخ.

في الجزائر، قامت السلطات بإجراء جملة من التدابير، التي تندرج في إطار سياسات دعم السيولة. حاولنا رصدها على امتداد الفترة الأخيرة 2020 – 2021. يوضح الجدول (6) جملة من التدابير ضمن مزيج السياسات التي تهدف لدعم سيولة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

جدول 6: إجراءات دعم السيولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2020 – 2021

		2020	2021
السياسة النقدية	البنك المركزي	تم التدخل من خلال البنك الجزائر من خلال تدابير احترازية ونقدية: – توصيات للبنوك التجارية بتقديم تسهيلات فيما يخص تأخر سداد القروض وإعادة تمويل المستفيدين من التأجيل والتمديد – تخفيض نسبة الاحتياطي الإجباري – رفع مستوى اعادة تمويل السندات العمومية	تمديد تخفيف المتطلبات الاحترازية للبنوك، والذي تم الإعلان عنه لأول مرة في 06 أبريل 2020، حتى 30 سبتمبر 2021: - تخفيض الحد الأدني لمعامل السيولة - إعفاء البنوك والمؤسسات المالية من الالتزام ببناء وسادة أمان
	البنوك التجارية	اتخذت البنوك التجارية تدابير تكميلية لتخفيف من حدة أزمة السيولة: – تأجيل وتمديد القروض دون أن يترتب عن ذلك إعادة التصنيف للديون – إمكانية منح قروض جديدة للمستفيدين من التأجيل – إمكانية إعادة جدولة الديون البنكية	- تأجيل سداد القرض أو موعد استحقاقها أو إعادة جدولة الذمم المدينة من العملاء المتأثرين بـ كوفيد –19 - استمرار التمويل لصالح المستفيدين من تدابير التأجيل وإعادة الجدولة

السياسة المالية	السياسات الضريبية	– منح آجال إضافية للوفاء بالالتزامات الضريبية. – تمديد آجال التصريح السنوي وكذا تمديد إمكانية السداد إلى غاية 20 أوت 2020 – إلغاء غرامات وعقوبات التأخير في إيداع التصريحات – تجميد تسديد الأعباء المالية والالتزامات الجبائية خلال فترة الحجر.	– نص قانون موازنة 2021 على إعفاء ضريبي دائم لأنشطة التصدير المولدة للعملة الأجنبية – وقف ضريبة القيمة المضافة والرسوم الجمركية على المدخلات المستوردة أو المشتراة محليًا المستخدمة في إنتاج السلع. كما مددت فترة سداد المطالبات الضريبية المتأخرة إلى 60 شهرًا من 36 شهرًا السابقة
	الإنفاق الحكومي	– إنشاء صندوق خاص لدعم المؤسسات التي تواجع صعوبات مؤقتة – إعانات للمؤسسات في المجالات الاستراتيجية (المنتجات الصيدلانية والطبية .. إلخ) – تقديم قروض مباشرة للمؤسسات ص و م من طرف المؤسسات المملوكة للدولة مع تسهيل الإجراءات وحتى تخفيض نسبة الفائدة. – تسديد ديون المؤسسات لدي المؤسسات العمومية – الدعم من قبل الصندوق الوطني لتطوير التمهين والتكوين المتواصل (FNAC)	تخفيض الإنفاق الجاري والرأسمالي بنسبة 5.7٪ من أجل التكيف مع البيئة الجديدة لأسعار النفط المنخفضة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على : (مصالح الوزير الأول، 2021، الصفحات 45-49) ؛ (IMF, 2021)؛ (Banque d'Algérie, 2021, p. 1) ؛ (مرسوم تنفيذي 20 - 211، 2020).

تعتبر سياسات الانفاق الحكومي أكثر فعالية في إيصال الدعم للمؤسسات المتضررة من الجائحة التي يصعب عليها الاستفادة من النظام المالي (تدابير السياسة النقدية) أو غير مدرجة في النظام الضريبي (السياسة الضريبية). لذلك يمكن القول أنه من المناسب الاعتماد على السياسة الانفاقية لسد الفجوة التي خلفتها كل من السياسة النقدية والسياسة الضريبية. بالإضافة إلى تحقيق جملة من المنافع (باوبنغ شانغ وآخرون، 2021، صفحة 3):

- الابقاء على الشركات التي لديها مقومات والحفاظ على الوظائف؛
- تيسير التعافي بعد الأزمة؛
- تخفيض تكاليف برامج أخرى حيث يساعد ذلك في الأجلين المتوسط والقصير على عدم تفاقم نسبة البطالة، وبالتالي تخليص الميزانية من إعانات بطالة محتملة؛
- تعويض النقص في الطلب المحلي من خلال زيادة المشتريات الحكومية؛

مزيج السياسات التي اتخذته السلطات الجزائرية كاستجابة لدعم سيولة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يظهر أنه يستعمل كل من السياسة النقدية والسياسة المالية في محاولة لتقليل الأثر السلبي للجائحة على هذه المؤسسات غير أن فعالية هذا المزيج في الجزائر يرتبط بأمرين:

الأول، الأخذ بعين الاعتبار بأن حجم مهم من نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر هو في القطاع غير الرسمي (مما يعني صعوبة توفير المعلومات حول مستويات التوظيف والنشاط التجاري فيها) لذا يحتاج إيصال الدعم لها العمل مع المنظمات التي تخدم هذه المؤسسات مثل منظمات القطاعات غير الرسمية (باوبنغ شانغ وآخرون، 2021، صفحة 3)، أو حتى تشكيل تمثيليات وجماعات، على الأقل في الوقت الحالي تمهيدا لإجراءات أكبر تقتضي إدماج هذه الأنشطة في القطاع الرسمي (هذا الموضوع يتجاوز موضوع الدراسة الحالي).

الأمر الثاني؛ رغم أهمية هذه المرحلة (استجابة السياسات على المدى القصير) فهي مهمة لبقاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنها مكلفة للغاية وغير قابلة للاستدامة. كما أنها تشكل ضغط على موازنة الدولة وتراكم الدين العمومي، لذا ينبغي

تحقيق أقصى المنافع من هذه المرحلة والتحول التدريجي نحو سياسات للمدى الطويل تتبع منهج أكثر هيكلية.

2.4 سياسات دعم التعافي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تهدف سياسات دعم التعافي للمساهمة في تعزيز مرونة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل أكثر هيكلية، ويسمح بتقوية نموها على المدى الطويل. اتجهت الدول بشكل متزايد، في إطار السياسات الهيكلية، للإعتماد على أساليب عمل جديدة (مثل إدخال العمل عن بعد) وتقنيات رقمية وكذا محاولة إيجاد أسواق وقنوات جديدة، لمواصلة النشاط في ظل تدابير الاحتواء الحالية.

بعض البلدان وضعت خطط لتتبع ورصد تأثير الأزمة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ودعم حوكمة استجابة السياسات الخاصة بها (OECD, 2020, p. 3). سمحت لنا التجارب العالمية المستقاة من دول مختلفة في التعامل مع التحديات التي تفرضها الجائحة من استخلاص مجموعة من المحاور التي يجب أن يعتني بها صانعوا السياسات، عند وضع الإجراءات على المدى الطويل.

وفقا للتجارب الدولية فإن هناك منهجين للتعامل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم التعافي، تحضيرا لما بعد الجائحة وما سينجم عنها من تطورات، على مستوى المنافسة وأساليب العمل والتغيرات في سلاسل القيمة العالمية واتجاهات الطلب العالمي ... الخ. ويتمثّل هاذين المنهجين في:

1- إفراد إصلاحات هيكلية في برنامج خاص لدعم تعافي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (البرامج المركزة)؛

2- تكون محور من محاور برنامج موسع يتم العمل عليه بالتنسيق مع باقي القطاعات (البرامج الشاملة)؛

في الجزائر تم الاعتماد على المنهج الثاني، حيث تم إطلاق برنامج لانعاش الاقتصاد يتضمن في جانب منه تدابير تتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. نشرت الحكومة الجزائرية مخطط للانعاش الاقتصادي 2020 – 2024 في جوان 2021 وهي تهدف من بين أمور أخرى لتنويع الاقتصاد وتعزيز قطاعات الإنتاج والتصدير بما فيها تعزيز مناخ الأعمال الملائم والاستثمار الأجنبي المباشر. سيتم التركيز على التدابير التي

تدعم تعافي هذه المؤسسات في البرنامج سالف الذكر. يلخص الجدول (7) أهم هذه التدابير والاصلاحات الاقتصادية ذات الصلة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الجدول 7: التدابير الهيكلية ضمن مخطط برنامج الانعاش 2020 – 2024 ذات الصلة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

	الشركات الصغيرة والمتوسطة	الشركات الناشئة القائمة على الابتكار
المدى القصير	تدابير دعم السيولة تدابير موحدة لمختلف أنواع الشركات	
المدى الطويل	– التأكيد على ضمان مناخ إستثماري ملائم؛ – تقليل عدم تناظر المعلومات من خلال توظيف تكنولوجيات الإعلام والاتصالات ؛ – إجراء تعديلات على الهياكل التنظيمية والمؤسسية المشرفة على إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تم تغيير ANSEJ إلى وكالة ANADE (توسع الصلاحيات والأدوات).	– الإهتمام بشكل خاص بالشركات الناشئة في القطاعات المبتكرة وهي تشمل 3 قطاعات أساسية (الصناعة 4.0 – وتكنولوجيا الغذاء Agritech – والتكنولوجيا المالية fintech)

المصدر: (Juergensen, J., Guimón, J. & Narula, R, 2020, p. 503)؛ (Services du premier ministre, 2021, pp. 66 – 69).

يظهر من الجدول التمييز بين نوعين من المؤسسات: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (القائمة على الطلب) والشركات الناشئة القائمة على المعرفة؛ يتم التطرق للتدابير المتعلقة بالنوع الأول في النقاط 1، 2، 3 في حين التدابير المتعلقة بالشركات الناشئة في النقطة 4. يمكن عرض أهم هذه الإجراءات والتدابير بشيء من التفصيل كما يلي: (Services du premier ministre, 2021, pp. 66 – 69)

1. تعزيز ريادة الأعمال وتطوير المقاولاتية والابتكار من خلال إعتماد الخطة على محورين أساسيين في هذ الجانب:
   - ✓ رفع معدل المؤسسات بالنسبة لكل 1000 نسمة؛
   - ✓ زيادة ودعم نظام الابتكار.

2. التأكيد على ضمان مناخ إستثماري ملائم واصلاح نظام الأعمال من خلال:
   - ✓ إزالة القيود البيروقراطية؛
   - ✓ تسهيل الوصول لأسوق العمل (مرونة أكثر في التوظيف بتخفيف لوائح العمل)، الأسواق المالية والأراضي (إتاحة الأراضي الاستثمارية)؛
   - ✓ تحفيز الاستثمار في قطاعات منتقاة تشمل: الطاقات المتجددة – التعدين...الخ؛
   - ✓ تقليل عدم تناظر المعلومات عن طريق توظيف تكنولوجيات الإعلام والاتصالات؛
   - ✓ تحسين الحوكمة المؤسسية (استقرار الإطار التنظيمي ودعمه بقوانين جديدة)؛
   - ✓ تحسين التنسيق بين الهيئات التنظيمية القطاعية والوزارات ومجلس المنافسة؛
   - ✓ دعم وتوجيه المؤسسات المتعثرة والتي تم إنشاءها في إطار ANSEJ، ANJEM، CNAC.
3. إجراء تعديلات على الهياكل التنظيمية والمؤسسية المشرفة على إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تم تغيير ANSEJ إلى وكالة ANADE "الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية" وتم منحها صلاحيات أوسع (مما كانت عليه سابقا ANSEJ) من خلال أدوات جديدة.
4. الإهتمام بشكل خاص بالشركات الناشئة – والتي تقع ضمن نطاق صلاحيات وزارة منتدبة لدى الوزير الأول مكلفة باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة (أُنشئت في 2019) – في القطاعات المبتكرة تشمل 3 قطاعات أساسية (الصناعة 4.0 – وتكنولوجيا الغذاء Agritech – والتكنولوجيا المالية fintech)، وذلك من خلال:
   - ✓ إنشاء منظومة بيئية اقتصادية ecosystem تعزز نقل نتائج الابتكار والبحث إلى الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين لتحسن جاذبية وتنافسية المؤسسات؛

- ✓ تطوير الإطار القانوني المتعلق بالشركات الناشئة والحاضنات لتمييزها عن بقية الشركات الصغيرة والمتوسطة بحكم اعتمادها على الابتكار وكذا معدل دورانها المنخفض بالاضافة إلى خصوصية حجم الشركة (أقل من 205 عاملا) وحجم السوق والنمو (قابلية التوسع)؛
- ✓ استحداث هيئة مؤسساتية تضمن الإشراف على الهياكل الداعمة كمسرعات للشركات النائشة في الجزائر مع ضمان الدعم اللوجستي؛
- ✓ ضمان تمويل هذه المؤسسات من خلال إنشاء صندوق يسمى Algeria Start-up Fund؛
- ✓ تعداد الشركات الناشئة على المستوى الوطني ومنصة وطنية للشركات الناشئة (عبر الإنترنت).

لانزال في وقت مبكر لتقييم هذه التدابير والإجراءات خاصة أن أغلبها هي تدابير تأسيسية لكن ما يجب التنويه إليه هو أن هناك اقتناع أكثر بجدوى وأهمية الأنشطة الرقمية، وكذا التوجه نحو المؤسسات الناشئة القائمة على المعرفة والابتكار، على الأقل على مستوى التفكير الجماعي، سواء على مستوى المؤسسات أو الأفراد، وإن كانت هي أنضج لدى الأفراد منها في مؤسسات الدولة أين تسود تقاليد بيروقراطية بالية تحتاج لجهود جادة لتغييرها. لكن، ما يهم هو حدوث نوع من التقارب على الأقل في النظرة لأدوات الاقتصاد الرقمي.

من الضروري أن يتحول تركيز مزيج السياسات في الجزائر، من دعم السيولة إلى المزيد من الإصلاحات الهيكلية. يقتضي ذلك وضع تدابير ضمن استراتيجية تأخذ بعين الاعتبار الفرص والتحديات التي تواجه مختلف القطاعات، وخصوصيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة داخل تلك القطاعات، عكس منهج خطة دعم مناسبة للجميع. وهو ما لا يبدو واضحا في مخطط الانعاش الاقتصادي الذي يقدم برنامجا شاملا يستهدف 8 محاور من بينها المؤسسات وليس منهجا تفضيليا استراتيجيا يدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مواجهة الجائحة وهو ما يتناسب مع المدى القصير أكثر من المدى الطويل.

4. خاتمة:

تترك الصدمة الاقتصادية كتلك التي نتجت عن الجائحة آثارا على المدى القصير وأيضا على المدى الطويل. لابد من أن يراعي مزيج السياسات في الجزائر المدى الطويل عند إعداد البرامج، من خلال تدابير انتقائية لصالح المؤسسات مع مراعاة الفروقات فيما بينها. يرى المنهج الحديث في التعامل مع الجائحة أهمية الانتقال من التركيز على دعم السيولة إلى دعم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر على التعافي، وهو ما يسمح لها بمواكبة الفرص والتحديات لمواصلة تطورها بعد الجائحة. يمكن عرض أهم نتائج الدراسة كما يلي:

- أثبتت الشواهد العملية في التعامل مع الجائحة أن السياسة الإنفاقية أكثر فعالية في إيصال الدعم للمؤسسات المتضررة على المدى القصير، من خلال سد الفجوة التي تخلفها كل من السياسة النقدية والضريبية؛
- تأثير الجائحة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر متعلق بطبيعة وتركيب النسيج الاقتصادي لهذه المؤسسات، الذي تهيمن عليه المؤسسات الصغيرة جدا، وكذا وجود جزء هام من نشاط هذه المؤسسات في القطاع غير الرسمي؛
- تركز تدابير السياسة الاقتصادية في الجزائر على سياسات دعم السيولة (المدى القصير) أكثر من سياسات دعم التعافي (للمدى الطويل) رغم أهمية هذه الأخيرة التي تتميز بالقدرة على دعم تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد الجائحة؛
- اتخذت السلطات الجزائرية جملة من التدابير لدعم سيولة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إجراءات تندرج ضمن السياسات المالية والنقدية، لكن لا تشمل نشاطات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تندرج في القطاع غير الرسمي، وهو ما قد يحد من فعالية هذه السياسات؛
- من الضروري أن ينتقل مزيج السياسات تدريجيا من التركيز على سياسات دعم السيولة إلى نهج أكثر هيكلية للمدى الطويل يأخذ بعين الاعتبار الفروقات بدل وصفة واحدة لجميع المؤسسات.

5. قائمة المراجع:

باوبنغ شانغ وآخرون. (2021). سياسات الإنفاق لدعم الشركات والأسر. إدارة الشرون المالية العامة. صندوق النقد الدولي.

الباز, عبد العزيز وآخرون. (2020). إعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمرحلة التعافي وإعادة تشغيل الأنشطة الاقتصادية. Company & Mckinsey.

المركز الوطني للسجل التجاري. (2020). السجل التجاري مؤشرات واحصائيات 2019. الجزائر: المركز الوطني للسجل التجاري.

المعهد العربي للتخطيط & معهد التخطيط القومي. (2019). تقرير التنمية العربية. الكويت: المعهد العربي للتخطيط.

الوليد أحمد طلحة. (2020). التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية. أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.

إيهاب مقابلة. (2021). تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة. البرنامج التدريبي التفاعلي الإلكتروني. الكويت: المعهد العربي للتخطيط.

رانيا الصرايرة. (26 أكتوبر، 2020). الأكثر تضررا .. توسع القطاعات وغياب الحول. تاريخ الاسترداد 06 01, 2020، من مجلة الغد: http://www.alghad.com

قانون رقم 17-02. (10 يناير، 2017). يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. (2). الجزائر: الجريدة الرسمية.

مرسوم تنفيذي 20 – 211. (2020). يتضمن منح مساعدة مالية لفائدة أصحاب المهن المتضررة من آثار جائحة فيروس كورونا (كوفيد – 19). الجزائر: الجريدة الرسمية.

مركز التجارة الدولية. (2015). آفاق القدرة التنافسية لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام 2015 – الاتصال والمنافسة والتغيير من أجل النمو الشامل. جنيف: مركز التجارة الدولية.

مصالح الوزير الأول. (2021). حصيلة نشاطات الحكومة لسنة 2020. الجزائر: بوابة الوزارة الأولى.

نبيل بن عديدة. (عدد خاص، أوت, 2020). انعكاسات جائحة كورونا على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،. مجلة قانون العمل والتشغيل، الصفحات 153 – 162.

Banque d'Algérie. (2021). Communique de Presse. Alger: Banque d'Algérie.

CNESE. (2021). Rapport De L'atelier National Sur Les Ecosystemes. Sectoriels Et Regionaux Dedies A L'entreprenariat. siège de la Wilaya de Blida: CNESE.

IMF. (2021). Policy Responses To Covid-19 (Algeria). Policy Tracker. IMF.

Juergensen, J., Guimón, J. & Narula, R. (2020). European SMEs amidst the COVID-19 crisis: assessing impact and policy responses. J. Ind. Bus. Econ. 47, 499–510 (2020). Journal of Industrial and Business Economics, 47(3), pp. 499 - 510.

Ministère de l'Industrie et des Mines. (2020). Bulletin d'information Statistique de l'entreprise 2019. Algerie: Ministère de l'Industrie et des Mines.

OCDE, Union européenne, ETF. (07 Nov 2018). Politiques en faveur des PME : Moyen-Orient méditerranéen et Afrique du Nord 2018. Paris: OCDE.

OECD. (2020). Coronavirus (COVID-19) SME Policy Responses. OECD.

OECD/ILO. (2019). Tackling Vulnerability in the Informal Economy. Development Centre Studies. Paris: OECD.

Services du premier ministre. (2021). Plan de relance économique 2020-2024. PORTAIL DU PREMIER MINISTÈRE.